

كلمة السيد الوزير الأول لدى إشرافه على اختتام لقاء الحكومة – الولاية

الأحد 25 سبتمبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السادة مستشارو رئيس الجمهورية،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيد الأمين العام للحكومة،
- السيد وسيط الجمهورية،
- السيد رئيس المجلس الوطني الاجتماعي والبيئي،
- السيد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني،
- السيد رئيس المجلس الأعلى للشباب،
- السيدات والسادة الولاية والولاية المنتدبون،
- السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه،
- السيدات والسادة مسؤولي هيئات الدولة وإطاراتها،
- ممثلي وسائل الإعلام، الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني وأنا أشرف على اختتام لقاء الولاية والحكومة، التذكير بأنه يعتبر رابع لقاء منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، حيث جعل منه مناسبة سنوية دائمة ومحطة للتقييم وإعادة ترتيب الأولويات وفق مقتضيات تطور مسار بناء الجزائر الجديدة، هذا البرنامج النهضوي الطموح، الذي وبالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد جراء تداعيات الأزمات التي عرفها العالم في السنتين الأخيرتين، لاسيما ارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية، متأثرة بكثرة الطلب والمضاربة الدولية وارتفاع تكاليف الشحن، التي تضاعفت خمس مرات بفعل الأزمة الصحية على ما كانت عليه من قبل، وبفعل الضغوطات الجيوستراتيجية، إلا أن ملامحه بدأت تظهر من خلال المؤشرات الإيجابية التي أشار إليها السيد رئيس الجمهورية في كلمته الافتتاحية لهذا اللقاء، خصوصا ما تعلق منها بمؤشرات



التوازنات الاقتصادية الكبرى كتحسن الميزان التجاري، الذي حصل فائضا يقدر بـ 14 مليار دولار في نهاية أوت، ومنتظر أن يفوق هذا الفائض 17 مليار دولار في نهاية سنة 2022 مع مستوى صادرات خارج المحروقات بلغ 4.5 مليار دولار في نهاية أوت، ونتطلع لأن يبلغ 7 مليار دولار في نهاية السنة الجارية، كما عرف احتياطي الصرف ارتفاعا محسوسا خلال الفترة الأخيرة متجاوزا النسبة التي كانت مرسومة له.

فضلا عن ذلك، وكما تابعتم جميعا التقارير الدورية الصادرة عن مختلف الهيئات، التي تشير إلى التحسن الملحوظ في المدة الأخيرة في سعر صرف العملة الوطنية. إن هذه المؤشرات الإيجابية وإن كان جزء منها يعود إلى تحسن الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أنه يعود بالأساس إلى حكمة السيد رئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة من خلال إعادة الحيوية للقطاعات المحركة للنمو الاقتصادي ومن بين أدواتها سياسة التحكم في الواردات.

وبودي هنا، الإشارة إلى أن سياسة التجارة الخارجية المعتمدة الهدف منها هو الضبط وترشيد الواردات وليس كبحها كما تحاول بعض الأطراف المغرضة الترويج له، حيث تسعى الحكومة من خلال ذلك إلى حماية المنتج والمُنتج الوطني حتى نؤسس لنسيج صناعي وفلاحي متطور، يُشكّل دعامة لاقتصاد وطني قوي يضمن لبلادنا أمنها القومي بمفهومه الشامل.

أيّتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

إنها بوادر خير تضاف إلى عودة معدل النمو إلى مساره التصاعدي بعد فترة صعبة جِراء الأزمة الصحية ونعمل على أن يبقى على هذا المنحى وفي مستوى لا يقل عن 4٪. كما أن هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية، أفشلت كل محاولات الأطراف التي كانت تزرع اليأس والإحباط وتلوّح بإمكانية اللّجوء إلى الاستدانة الخارجية من أجل تمويل برامج التنمية الوطنية.

ولكم أن تحكموا، الآن، فبلادنا في أريحية تامة والرّجال المخلصون يعملون في صمت وبِعزم من أجل مواصلة مسيرة البناء وفق مقاربة اقتصادية مدروسة مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي الذي يعتبر عقيدة راسخة لم ولن تتخلى عنها، حيث واصلت التكفل بدعم كل الفئات من أجل تحسين القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم لكل أبنائها، للإشارة فقد بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية الضمنية والمباشرة في سنة 2021 أكثر من 5.131 مليار دينار وستواصل الدولة على نفس الوتيرة، غير أنه سنعمل على أن يكون هذا الدعم موجها أكثر لمستحقّيه.



إن هذه الأرقام والمؤشرات تدل على أننا في الطريق الصحيح، وبأن برنامج السيد رئيس الجمهورية لم يكن اعتباطيا بل مبني على تشخيص دقيق للواقع وعلى رؤية استشرافية واضحة الأهداف والمعالم، هدفها بناء اقتصاد متنوع وقوي ينأى بنا عن الاتكال المفرط على النفط، وتحويله من نقمة إلى مصدر لتمويل تنمية قطاعات أخرى للرفع من حركية الاقتصاد عكس ما كان عليه سابقا مصدرا للاتكالية وجعل اقتصاد البلاد رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

لقد قامت الحكومة في إطار تنفيذ برنامج عملها باتخاذ جملة من التدابير العملية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، تتمثل أساسا في تعزيز دعائم النمو، وتطوير القطاعات الاستراتيجية الواعدة، وتثمين الإنتاج الوطني، وتطوير منشآت الدعم الأساسية، وتعزيز اقتصاد المعرفة والتعجيل بوتيرة التحول الرقمي.

كما زادت الحكومة من وتيرة نشاطاتها المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال، ولاسيما من خلال إصدار القانون المتعلق بالاستثمار وجميع نصوصه التطبيقية دفعة واحدة، وهو التزام للحكومة بضرورة أن تكون جميع القوانين متبوعة بنصوصها التنظيمية حتى لا تبقى حبرا على ورق، كما كان الحال عليه من قبل، وستقوم في الأيام القليلة القادمة بتنصيب جميع هياكل جهاز الاستثمار التي نص عليها القانون الجديد، لاسيما الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشبابيك الوحيدة التابعة لها (الشباك الوحيد للاستثمارات الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وكذا الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى الولايات)، برؤية جديدة مبنية، ليس فقط على التحفيزات الجبائية، بل تتعدى ذلك إلى المرافقة في جميع مراحل إنجاز المشروع من توفير العرض العقاري إلى تبسيط الإجراءات وتسهيلها وإزالة جميع العقبات البيروقراطية التي كانت تعترض المستثمرين، وهنا أحث السادة الولاة على مواكبة هذا التحول الجوهري ولعب دور محوري بالمساهمة وبفعالية لاسيما ضمن المقاربة الشاملة التي تبنتها الدولة في توجيه العقار الصناعي إلى الاستثمار الحقيقي المنتج.

كما عملت الحكومة أيضا على وضع الأسس والقواعد التي من شأنها ترقية المقاولاتية وتحريك المبادرات الشبابية، من خلال إصلاح أجهزة إنشاء المؤسسات المصغرة والقرض المصغر وكذا إنشاء القانون الأساسي للمقاول الذاتي الذي يهدف إلى تأطير بعض النشاطات الاقتصادية الجديدة التي ظهرت مع ظهور الاقتصاد الرقمي، ولكن لم يتم تأطيرها إلى حد اليوم بأي قانون أساسي مما سيساهم في استقطاب العمل الموازي ومحاربة البطالة.



وستكون لنا فرصة للتفصيل في مضامين هذه الإنجازات خلال عرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان في الأيام القليلة القادمة.

أيها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

إن لقاء الحكومة- الولاية هذا، الذي ينعقد هذه السنة تحت عنوان " ترقية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية"، تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية ورعايته السامية، يكتسي أهمية بالغة مستمدة من أهمية دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية وعليه فنحن أمام ضرورة تغيير تلك الصورة النمطية التقليدية وهذا بأن تتحول السلطات المحلية وعلى رأسها الوالي. إلى قوة اقتراح ضمن أطر العمل الجماعي، بإشراك جميع الفاعلين في المجتمع من سلطات ومنتخبين محليين ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص وكل فعاليات المجتمع المدني من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة حركية التشغيل وخلق فرص العمل وذلك هو مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية الحقيقية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للجماعات المحلية وبالتالي تحسين مستوى المعيشة ككل، لأنه في النهاية لا تنمية اقتصادية ولا نمو ما لم يكن العامل البشري في صلب اهتمامات السياسات العمومية ، والتي مآلها الفشل ما لم ينخرط فيها المواطن ويتبناها ويضفي عليها الشرعية.

أيها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

إن بناء اقتصاد محلي قوي يقتضي فهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والتحديات وهو ما سيساهم على تسليط الضوء على الموارد والإمكانيات والفرص الأساسية التي تتوافر عليها كل منطقة والعمل على الاستغلال الأمثل لها، وعليه فالسادة الولاية مطالبون بالترويج لمقدرات مناطقهم من موارد طبيعية وبشرية وعوامل كفيلة بتطوير قطاعات الفلاحة والموارد المائية والصناعة والخدمات والطاقات المتجددة، وكل ما من شأنه زيادة جاذبية أقاليمهم للاستثمار المنتج والحركية الاقتصادية.

ولا يفوتني هنا الإشارة، إلى ما يمكن أن يوفره الإحصاء العام السادس للسكان والإسكان، الذي انطلق اليوم، حيث ستمكن هذه العملية من ضبط التعداد السكاني والخصائص الديمغرافية وتقديم بيانات دقيقة وستعطي بعدا تنمويا جديدا، تسمح بتحيين المخططات التنموية الاجتماعية والاقتصادية ومخططات تهيئة الإقليم، والتي نتطلع بأن يكون السادة الولاية والولاية المنتدبون أكبر الفاعلين وفي مركز النقاش من أجل تحيينها حتى تمكنهم من إيجاد الردود المناسبة على مطالب المواطنين والاستجابة لرغباته.

أيها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

لقد أولى مخطط عمل الحكومة من أجل تجسيد البرنامج التنموي الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية أهمية بالغة للتنمية المحلية، حيث تم وضع آليات وأدوات لبعث ديناميكية جديدة على مستوى الجماعات المحلية، وذلك، من أجل إنعاش الاستثمار العمومي وبلوغ التنمية الإقليمية الشاملة والمتوازنة.

كما راعى مخطط عمل الحكومة، أيضا، إعطاء الأولوية للسياسات العمومية والقطاعية والأعمال التي لها آثار مباشرة وغير مباشرة على تحسين الخدمة العمومية للمواطن وتحسين ظروف معيشته وبيئته، وهو ما يقتضي الرعاية المستمرة للمرفق العام. وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة العديد من عمليات الجرد التي خصت عديد المجالات، كإحصاء الهياكل العمومية المستكملة وغير المستغلة.

كما قامت في بداية سنة 2022 بإحصاء المشاريع الاستثمارية المعطّلة، وبرامج التجهيز العمومية، باعتبارها أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة التنمية، وخصت هذه العملية المشاريع والبرامج المسجّلة، التي هي في طور الإنجاز، أو تلك التي لم تنطلق الأشغال بها بعد، وذلك من أجل تحديد الأسباب والعراقيل التي حالت دون استكمالها أو إطلاقها بغية اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

ما يمكن قوله بهذا الخصوص، بأن هذه العمليات، التي تهدف بالأساس إلى عمليات تطهير واسعة لمشاريع التجهيز، خلصت إلى وجود المئات من هذه المشاريع، عرضة للإهمال رغم اكتمالها وفي بعض الحالات لأسباب بسيطة.

إن بقاء هذه المشاريع متوقفة ومهملة لفترات طويلة يجعلها عرضة للتسيّب والإهمال، مما يهز ثقة مستعملي المرفق العام في الدولة ومؤسساتها، فضلا عن ذلك فإن الحاجة إلى هذه التجهيزات تتطور من حيث مستوى ونوعية الخدمات، مما يتطلب ضرورة تكييف البرامج مع تطور هذه الحاجة، كما أن التأخر في الإنجاز يغذي التساؤلات حول مدى الجدوى الاقتصادية والمالية ويزيد من طلبات إعادة التقييم المتكررة، التي تكبد الخزينة العمومية مبالغ باهظة ويحد من كفاءة وفعالية السياسات العمومية.

وبودي الإشارة هنا أيضا إلى المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل توفير هذه الهياكل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت قيمة البرامج الحالية (Programme en cours) في نهاية سنة 2021، بغض النظر عن المشاريع المكتملة المغلقة، أكثر من 45.443 مشروع بميزانية إجمالية تقدر بأكثر من 9,5 ألف مليار دينار.

إن هذه الأرقام تعبر عن المجهود المالي الكبير للدولة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والتي تضاف أيضا إلى مئات الملايير من النفقات الضريبية التي تقدمها الدولة على شكل



تحفيزات للإستثمار، والذي من المفترض أن يكون له مقابل في خلق الثروة ومناصب الشغل، حيث وصل مستوى الإنفاق الضريبي في سنة 2022 إلى 443 مليار دينار.
أيها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

لقد استمعتم جميعا إلى كلمة السيد رئيس الجمهورية الذي حدد أولويات وتوجهات العمل الحكومي في المرحلة القادمة، وعلى رأسها تنفيذ المخططات التنموية الاستعجالية الموجهة لتدارك الفوارق غير المقبولة بين مناطق الوطن وتوفير ظروف العيش الكريم لمواطنينا بمناطق الظل والقضاء على جميع مظاهر الإقصاء والتهميش، وعليه فقد جعلت الحكومة من تقليص هذه الفوارق أحد أولوياتها، من خلال اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة ترمي إلى التدخل في المجالات الأكثر هشاشة، وذلك من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع مناطق البلاد دون تمييز، وبلورة مشاريع مندمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي بالشراكة مع الجماعات المحلية.

ومواصلة لتنفيذ برنامج النهوض بمناطق الظل، تم استكمال 24.672 مشروعا، بمبلغ 258,47 مليار دينار، استفاد منها 5,6 مليون ساكن موزعين عبر 334 بلدية.

كما أعلمكم بأن الحكومة، وبأمر من السيد رئيس الجمهورية، ستعمل على وضع آليات لمتابعة برامج التنمية المحلية ومواكبتها، لتنفيذ برنامج الحكومة من أجل تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية وانعكاس ذلك على تحسين معيشة المواطنين، وعليه فسيكون التقييم على أساس مجموعة من المعايير والمؤشرات ووفق أسس زمنية محددة ، كما سيكون مبنيا على مدى الاستجابة لانشغالات المواطنين وتطلعاتهم وعلى مستوى نظافة الأحياء وأمنها وعلى مستوى تحسين خدمة المرفق العام، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ، فسيكون على أساس الإستثمارات المحققة فعليا في الميدان وعلى عدد مناصب الشغل المستحدثة وعلى مستوى الإنتاج من مختلف السلع والخدمات والمحاصيل حسب خصوصيات كل منطقة لا سيما ضمن القطاعات الاستراتيجية التي حددتها الحكومة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمائي والأمن الصحي والأمن الطاقوي.

أيها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

إن نجاح أي برنامج مرهون بمدى انخراط المواطن ضمن مسعاه وتبنيه له، فمن مسؤوليتنا، كل في مجاله وفي حدود صلاحياته، إبراز الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل التكفل بمواطنينا ومواطناتنا أحسن تكفل، من أجل توفير سبل العيش الكريم وتحسين القدرة الشرائية، ولن يتم ذلك إلا بالاستماع إليه وإشراك ممثليه ومعاملتهم كقوة اقتراح وشريك في عملية التنمية.



وكما أسديت، فيما سبق، تعليمات إلى السيدات والسادة الوزراء، بضرورة استقبال أعضاء البرلمان ودراسة الانشغالات التي يحملونها وإيلائها عناية خاصة، فالسادة الولاة أيضا مطالبون بضرورة إشراك المنتخبين، لاسيما أعضاء البرلمان بغرفتيه في خرجاتهم الميدانية ودعوتهم لمرافقة النشاطات الوزارية دون إقصاء ومعاملتهم كشريك وكقوة اقتراح ما دامت أهدافهم تصب في سبيل تحقيق التنمية المحلية وتدارك الفوارق التنموية. ولا يفوتني في الأخير، إلا أن أشكر كل المشاركين من السيدات والسادة الولاة، وجميع الإطارات على ما أبدوه من اهتمام بالمواضيع التي تمت مناقشتها في الورشات الثلاث في جو سادته نقاش راقٍ، يدل على حرصهم على المضي قدما في تحقيق الأهداف التي سطرت من أجل أن نبني معا الجزائر التي يتطلع إليها الجميع تكون في مستوى طموحات وآمال مواطنينا.

شكرا على حسن الإصغاء، عاشت الجزائر، حرة أبيية آمنة ومستقرة ومزدهرة، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار.

